

## نظام محاكم حركة الشباب المجاهدين البديل للنظام القضائي الفاشل للحكومة الصومالية



نشرت مجلة هارفرد مقالا بعنوان: " لا عدالة ولا سلام: نظام محاكم حركة الشباب" سلطت فيه الضوء على نجاحات حركة الشباب المجاهدين في الصومال وبشكل أخص على نظام محاكمها الشرعية وفشل الحكومة الصومالية المدعومة من الغرب ونظامها القضائي.

واستشهد المقال بحسين البالغ من العمر 56 عاما، حيث ورث أرضا جنوب غرب مقديشو بالصومال. بعد أن كان موظفا حكوميا قبل عام 1991، عندما وجد نفسه في نزاع على الأرض على الأرض نفسها، فعل ما سيفعله أي موظف حكومي: رفع القضية إلى المحكمة. أنفق ما يقرب من 27000 دولار أمريكي في النظام القضائي الفاسد للغاية، وخسر المحاكمة الأولية وحاول استئناف القضية. وقال إنه لا يزال لديه أمل في اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

ثم هاجم الطرف الآخر منزله بحسب المقال. حيث أطلقت الشرطة النار وقتلت اثنتين من عماته أثناء محاولتهما إنقاذ منزلهما. بعد فترة وجيزة، توقف استئنافه في المحكمة. بعد ذلك بعامين، ومع استمرار عدم معالجة ندائه، فعل حسين ما لا يمكن تصوره. ونقل قضيته إلى حركة الشباب، الجماعة الجهادية المتمردة التي تدير حكومة ظل في البلاد.

قصته ليست فريدة من نوعها بحسب المقال، فحسين هو مجرد واحد من الآلاف الذين اضطروا إلى اللجوء إلى حركة الشباب في بلد بدون عدالة.

## الحالة في الصومال

وبحسب المقال تفتقر الصومال، التي توصف بأنها "الدولة الأكثر فشلا"، إلى حكومة موحدة. منذ انهيار نظام محمد سياد الاستبدادي في عام 1991، كافح الصومال لإقامة حكومة. على الرغم من أن الرئيس حسن شيخ محمود يديره اسميا، الذي شغل منصب الرئيس التنفيذي من 2012-2017، وأعيد انتخابه في انتخابات تأخرت كثيرا في مايو 2022، إلا أن الكثير من البلاد لا يخضع لسيطرة الحكومة: تسيطر حركة الشباب على ما يقرب من 70% من جنوب ووسط الصومال. في المناطق الخاضعة لسيطرتها، تقوم حركة الشباب بجميع الوظائف الأساسية لحكومة طبيعية: فهي تفرض الضرائب على السكان، وتوفر الأمن، وحتى توفر

الرعاية للسكان المحتاجين. ومن خلال الضرائب، تجلب حركة الشباب حوالي 15 مليون دولار شهريا، أي ما يقرب من ما تجنيه الحكومة الصومالية الشرعية. وفي الوقت نفسه، تصنف الحكومة الصومالية الفعلية باستمرار كواحدة من أكثر الدول فسادا في العالم وتعتمد بشكل كبير على المساعدات الدولية للبقاء على قيد الحياة. قال وزير هيرشابيلي بصراحة: "لدينا حكومتان. ... إنهم يسيطرون أكثر ويدرون أموالا أكثر منا".

وبحسب المقال، على الرغم من الجهود الدولية لمواجهة صعودها، ازدهرت حركة الشباب في القرن الأفريقي. وعلى هذا النحو، في حين أن الحكومة الصومالية لا تزال فاسدة وعنصرية وغير موثوق بها، فإن المزيد من الناس يتدفقون على حركة الشباب. وجدت دراسة أجريت عام 2018 حول أعضاء حركة الشباب المجندين أن رسائل الجماعة تجاه الشباب تركز بشكل متزايد على قضايا الظلم وإساءة استخدام السلطة. يقول ثلثا الأعضاء المعينين إنهم انضموا بسبب التمييز العشائري أو الفساد الحكومي أو لأسباب اقتصادية. وبالنظر إلى الصعوبات التي تواجهها الحكومة في الصومال، فليس من المستغرب أن تكون حركة الشباب قد اكتسبت موطئ قدم في النظام القضائي الصومالي.

### "العدالة" لحركة الشباب

أنشأت حركة الشباب شبكة من المحاكم التي تحكم بالشريعة الإسلامية في جميع أنحاء البلاد. تتعامل "محاكم الظل" هذه مع مجموعة واسعة من النزاعات بحسب المقال. ويشير الباحث الصومالي حسين يوسف علي إلى أن حركة الشباب تستجيب لمجموعة متنوعة من احتياجات العدالة، لا سيما الجدل حول الموارد الطبيعية، والخلافات التجارية، والانتهاكات بالتمييز العشائري. وكثيرا ما تتعامل حركة الشباب مع النزاعات على الأراضي: يقدر أحد سكان بايدو أن "80% من النزاعات على الأراضي تنقل إلى حركة الشباب وربما يذهب 20% إلى المحاكم الرسمية". حتى أن محاكم الشباب تتعامل مع قضايا الابتزاز والتمييز العشائري

والفساد والاعتقالات غير القانونية، مما يعني أن حركة الشباب قد تقاضي الحكومة ووكلاء إنفاذ القانون وكذلك المدنيين.

وبحسب المقال، حتى في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة رسمياً، فإن النظام القضائي الصومالي مختل وظيفياً مثل الحكومة نفسها. ونادراً ما يوفر النظام القضائي، الذي يتسم بالفساد والانقسام والافتقار إلى القدرة على إنفاذ قراراته، العدالة. ووصفت وزارة الخارجية الأمريكية النظام القضائي الصومالي بأنه نظام "ظل فيه الإفلات من العقاب هو القاعدة بشكل عام"، وتتأثر القرارات بشدة بالسياسة القائمة على العشائر والفساد.

ولملاء هذا الفراغ، أصبحت حركة الشباب حكماً للعدالة، وقال أويس شيخ عبد الله، الذي كان قاضياً في محكمة بنادر الإقليمية من 2016 إلى 2018، للصحفيين إن الناس يلجأون إلى حركة الشباب لأن المحاكم الحكومية تنطوي على "عملية طويلة يمكن أن تستغرق سنوات دون متابعة القضية، والتراكم الناتج عن عدم وجود عدد كافٍ من القضاة في المحكمة والرسوم القانونية المكلفة".

وبحسب المقال، يرى العديد من الصوماليين أن محاكم حركة الشباب مؤسسات محايدة وغير متحيزة توفر منبراً مجانياً للتحكيم. أما أولئك الذين ينتمون إلى عشائر الأقليات، والذين غالباً ما يشعرون بالقلق من التعرض للتمييز من قبل قضاة الحكومة، فإنهم يغريهم هذا الوعد بالحياد لاستخدام حركة الشباب. في المحاكم الحكومية، قال محام من هدن: "يخشى الكثير من الناس التعرض للقتل إذا رفعوا قضاياهم أمام المحاكم. يتم إسكات بعض الناس. ويتلقى آخرون تهديدات بالقتل، مما قد يجبرهم لاحقاً على سحب قضاياهم. بالنسبة للأقليات، قد يواجهون كل تلك التهديدات والمخاطر مع إضافة أنه ليس لديهم حلفاء أقوياء لمساعدتهم".

وهذا، من بين أسباب أخرى، هو السبب في أن الآلاف يلجأون الآن إلى حركة الشباب - حتى أولئك الذين يعيشون تحت سيطرة الحكومة - للفصل في نزاعاتهم. يسافر سكان العاصمة مقديشو، التي تسيطر عليها الحكومة، إلى مناطق الشباب القريبة لتسوية النزاعات. ووفقاً

لبعض الروايات السردية، من المعروف أنه حتى رجال الشرطة والمسؤولين العسكريين يسعون لتحقيق العدالة من حركة الشباب بدلا من الحكومة. بحسب المقال.

وتتمتع حركة الشباب أيضا بسلطة إنفاذ قراراتها، في حين أن قرارات المحاكم الحكومية غير قابلة للتنفيذ إلى حد كبير. وتنفذ محاكم حركة الشباب بنجاح أحكامها بتطبيق الحدود. وبحسب المقال أفاد سكان باريري في الصومال أنهم أُجبروا على مشاهدة عمليات الإعدام العلنية وبترا الأطراف وغير ذلك من الحدود كوسيلة لترهيب السكان. وأضاف: "على الرغم من أن هذا العنف همجي، إلا أنه يضمن احترام المؤسسة، وهو أمر تفتقر إليه المحاكم الحكومية"، حيث يصف الغرب دائما إقامة الحدود في الشريعة الإسلامية بالهمجية.

ويصف المقال الحدود في الشريعة الإسلامية بـ"العقوبات الوحشية" وبناء على ذلك يصف الحركة على أنها لا تزال عنيفة ومتطرفة وخطيرة كما كانت دائما.

وعلى الرغم من عنف الجماعة بحسب المقال، تشير المقابلات مع المحامين وشيوخ العشائر والمسؤولين الحكوميين إلى أن "سمعة حركة الشباب بانخفاض مستويات الفساد"، وعدم التحيز في المحكمة (حيث ينظر إليها على أنها لا تميز على أسس عشائرية)، والقدرة على تنفيذ أحكام المحاكم (غالبا من خلال العنف) قد أكسبت الجماعة الاحترام. وبموازاة المحاكم الحكومية، ينظر إلى حركة الشباب الآن على أنها أقل فسادا وأقل تمييزا من المحاكم الحكومية. وفي المقابل، تستمد حركة الشباب الكثير من قوتها من أرضية أخلاقية عالية، والتي تمكنت من تحقيقها حتى في مواجهة الانتهاكات الوحشية لحقوق الإنسان على حد تعبير المقال.

## الشرعية والحكومة

إن محاكم الظل التابعة لحركة الشباب ليست سوى دراسة حالة لاستراتيجيتها الأكبر لنزع الشرعية عن الحكومة وتحل محلها. بعد كل شيء، ليست هذه هي المرة الأولى التي تسعى فيها حركة الشباب إلى تولي دور الحكومة الهشة. بحسب المقال.

في أعقاب الجفاف الذي شهدته الصومال عام 2017، ومع تعثر الحكومة، بدأت حركة الشباب في توزيع المساعدات الغذائية والمائية على المزارعين الفقراء. وفي الآونة الأخيرة، أنشأت حركة الشباب مراكز رعاية صحية لكوفيد-19 استجابة للوباء، بل وأنشأت مدارس وبرامج لإرسال المقاتلين إلى الجامعات في الخارج لتلقي التعليم.

ومن خلال توزيع هذه السلع والخدمات، بنت حركة الشباب قوتها على عجز الحكومة عن إعالة شعبها. إن فشل الحكومة الصومالية في تحقيق العدالة الكافية وسيادة القانون خلق الظروف لحركة الشباب لإنشاء محاكمها الخاصة، تماما كما يوفر فشل جميع الحكومات فرصة لحركة الشباب للصعود إلى السلطة. بحسب المقال.

ويصف أليكسوس غرينكويتش، قائد القوة 9 الأمريكية، هذا النوع من الاستراتيجية بأنه "رفاهية كحرب"، حيث تقدم جماعة إرهابية الخدمات أو المساعدات الإنسانية أو الأمن من أجل تقويض شرعية الحكومة الحالية. ويساعد نهج القلوب والعقول هذا على مواجهة الصورة العنيفة والقمعية لحركة الشباب التي يمتلكها العديد من الصوماليين، مما يجعل الجماعة تبدو وكأنها قوة حاكمة أكثر خيرا. على حد تعبير القائد العسكري الأمريكي.

وبحسب المقال، إذا كانت هذه الاستراتيجية تبدو مألوفة، فذلك لأنها: ممارسة الرفاهية كحرب هي وسيلة مجربة وحقيقية للجماعات الإرهابية لكسب الدعم والشرعية. وقد استخدمت طالبان هذا النموذج لسنوات، حيث أدارت نظاما قضائيا مماثلا قائما على الشريعة الإسلامية في أفغانستان. ووصف أحد الخبراء حركة الشباب بأنها نسخة صغيرة من طالبان: مثل طالبان، تدير حركة الشباب المحاكم، وتجمع الضرائب، وتقدم المساعدات للشعب. من

المحتمل أن يكون هذا النظام القضائي، الذي أضفى الشرعية على طالبان في نظر الشعب وأعطى الجماعة الإرهابية خبرة قيمة في إدارة البلاد، قد ساعد في المساهمة في انتصار طالبان في أفغانستان في أغسطس 2021.

وعلى غرار طالبان أيضا، تجمع حركة الشباب جهودها القانونية بحملة دعائية مستهدفة تهدف إلى جعل الحكومة تبدو ضعيفة وغير فعالة بحسب المقال. في عام 2021، أصدرت حركة الشباب فيلما وثائقيا من ستة أجزاء حول إخفاقات الرئيس الصومالي، داعية إلى الشريعة كحل. وعلى عكس الدعاية الإرهابية النموذجية، يركز الفيلم الوثائقي لحركة الشباب، الذي انتشر على أنه "موضوعي"، على المشاكل السياسية بدلا من الأيديولوجية فقط. ومنذ ذلك الحين، تم إصدار فيلم وثائقي آخر من 12 جزءا حول مشاكل الدستور الصومالي. بحسب المقال.

وبدون نظام قضائي فعال، فإن مزاعم حركة الشباب بأن الحكومة غير فعالة يمكن قبولها بسهولة أكبر في جميع أنحاء الصومال. إن مجرد وجود نظام قانوني مواز في الصومال، وخاصة نظام تديره مجموعة تأمل صراحة في الإطاحة بالحكومة القائمة، يدل على أن الدولة الصومالية غير قادرة على دعم سيادة القانون. بحسب المقال.

كما أصبحت محاكم الشباب أكثر جرأة أيضا. وتعمل المحاكم في بعض الأحيان مباشرة مع العشائر والشيوخ، وتلغي القضايا الحكومية التي تم البت فيها بالفعل. حتى أن حركة الشباب تحذر من الخاضعين لسيطرتها من أن تطأ أقدامهم المحاكم الحكومية، وتهدد المدنيين الذين يفعلون ذلك. بحسب المقال.

وفي نهاية المطاف، فإن الصومال محاصر في حلقة مفرغة من الخطورة: فالحكومة غير الشرعية هي السبب الوحيد لمحاكم حركة الشباب. ومع ذلك، تساهم محاكم الشباب أيضا في التصور بعدم الشرعية، بينما تساعد في حل المخاوف المشروعة التي لم تعالجها الحكومة بشكل كاف بحسب المقال.

وسلط المقال الضوء على خطة الحكومة الصومالية في الأسابيع الماية، بإعلان حرب شاملة على حركة الشباب المجاهدين، ووظفت لأجل ذلك ميليشيات محلية.

وأشار المقال إلى أن استراتيجية مكافحة الإرهاب المفرطة في العسكرة في الصومال تخاطر بقتل المدنيين وتطرفهم، وإغلاق المفاوضات المحتملة، ومن المرجح أن تؤدي إلى تصعيد انتقامي من قبل جميع الأطراف، وفي حين أن العمليات العسكرية قد تظهر حركة الشباب مؤقتاً من المدينة، إلا أنها لا تحل المشكلة الأساسية المتعلقة بالافتقار إلى الحكم الفعال في المنطقة. وهذا يجعل من السهل على حركة الشباب ملء الفراغ في الخدمات مرة أخرى.

والواقع أن استخدام القوة العسكرية فقط لمحاربة حركة الشباب، بعد أن أصبحت تعمل الآن كدولة موازية في العديد من المناطق، قد يؤدي إلى نتائج عكسية: فلأن حركة الشباب هي المزود للسلع والخدمات، فإن الهجمات على الجماعة تخاطر بتعطيل الحكم الحيوي والمساعدات والخدمات العامة، مما يترك المجتمعات الضعيفة في حالة ترنح. وبدون استراتيجية سياسية أوسع، فإن التصعيد العسكري سيبقي الصومال راسخاً في الصراع. بحسب المقال.

وأشار المقال إلى أهمية بناء الحكومة قنوات غير رسمية لمفاوضات السلام والتسريح. وإلى أن على الحكومة أن تبدأ على المستوى المحلي، مستفيدة من أي صلات تربطها بالجماعة. واعتبر تعيين مختار ربو، وهو زعيم سابق في حركة الشباب أصبح مسؤولاً حكومياً، في وزارة الشؤون الدينية الشهر الماضي يمكن أن يمنح الحكومة المصدقية التي تحتاجها مع حركة الشباب لإجراء مفاوضات بوساطة محلية. في حين أن هناك هدفاً طويلاً للأجل للسلام، فإن المفاوضات قصيرة الأجل حول وقف إطلاق النار، ووقف القصف، وحماية المدنيين ستكون خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح. بحسب المقال.

وبحسب المقال، طالما أن الشعب يرى أن النظام القضائي الصومالي فاسد وغير جدير بالثقة، سيكون هناك دائماً طلب على حركة الشباب ومحاكمها. ووجدت دراسة أجريت على

الصوماليين أن التكاليف المرتفعة هي أكبر عائق أمام الوصول إلى المحاكم الحكومية. علاوة على ذلك، فإن قدرة حركة الشباب على إنفاذ قراراتها القضائية هي سبب نجاح الحركة في المجال القانوني: خلصت دراسة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حول الصومال إلى أن القدرة على إنفاذ القرارات بسرعة هي أكبر "عامل جذب" لمحاكم حركة الشباب. وكما قال أحد المستجيبين فيما يتعلق بالنظام الحكومي، فإن "العدالة تعتمد على جيوبك". وعن إمكانية إصلاح النظام القضائي الصومالي بالنسبة لبلد يواجه اضطرابات هائلة وتمردا عنيفا، يشير المقال إلى أن إصلاح نظام العدالة هذا لن يكون سهلا.

